مشروع E1 الاستيطاني: اختبار حقيقي للموقف الأوروبي ومستقبل حل الدولتين

د. رمزي عودة

أعلنت حكومة الاحتلال الإسرائيلي البدء بإجراءات طرح مناقصة لبناء 1,234 وحدة استيطانية في منطقة E1، في خطوة تحمل تداعيات خطيرة على مستقبل الضفة الغربية، وعلى إمكانية إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتواصلة جغرافيا. وهذه الوحدات جزء من مخطط E1 الأوسع الذي يتضمن نحو 3,401 وحدة استيطانية.

وتكمن خطورة المشروع في موقعه وأبعاده الجغرافية والديمغرافية، إذ من شأن تنفيذه أن يعمق فصل شمال الضفة الغربية ووسطها عن جنوبها، ويصعب تحقيق التواصل الجغرافي بين المدن والبلدات الفلسطينية، كما يعزز محاصرة القدس الشرقية بالمستوطنات ويحد من إمكانات توسعها العمراني والجغرافي.

ولا تقتصر مخاطر المشروع على الجانب الجغرافي، إذ يهدد كذلك التجمعات الفلسطينية البدوية المنتشرة في منطقة E1 وتشير المعطيات المتاحة إلى أن المنطقة تضم نحو 18 تجمعا فلسطينيا بدويا يعيش فيها قرابة 3,700 فلسطيني، ما يجعل هذه التجمعات من أبرز الفئات المهددة بالتهجير القسري نتيجة تنفيذ المشروع وما يرافقه من إجراءات لإعادة تشكيل المنطقة عمرانيا وجغرافيا.

وتزداد خطورة المشروع لكون المناقصة الحالية ليست مشروعا منفصلا، وإنما مرحلة تنفيذية من مخطط E1 الأوسع، الذي يستهدف ترسيخ التواصل الجغرافي بين المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية وكتلة معاليه أدوميم. وقد يشكل المشروع، في حال استمراره، نقطة انطلاق لشريط استيطاني يمتد باتجاه معاليه أدوميم والخان الأحمر وصولا إلى البحر الميت، بما يكرس واقعا استيطانيا وجغرافيا وديمغرافيا جديدا ويجعل التراجع عنه مستقبلا أكثر صعوبة.

وبالنتيجة، فإن الخطر لا يتمثل فقط في عدد الوحدات الاستيطانية التي يجري بناؤها، بل في النتائج المترتبة على المشروع بأكمله، وفي مقدمتها تهديد التواصل الجغرافي الفلسطيني، وتعميق عزل القدس الشرقية عن محيطها الفلسطيني، وتهديد التجمعات البدوية بالتهجير، بما يقوض فرص إقامة دولة فلسطينية مستقلة ومتواصلة جغرافيا.

في الواقع، لا يمكن فصل توقيت المضي قدما في مشروع E1 عن الحسابات السياسية والانتخابية للائتلاف الحاكم في إسرائيل. فطرح مناقصة بناء 1,234 وحدة استيطانية في أغسطس/آب، مع تحديد 19 أكتوبر/تشرين الأول موعدا نهائيا لتقديم العطاءات، أي قبل الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية المقررة في 27 أكتوبر/تشرين الأول 2026 بأسبوع واحد، يكشف بوضوح عن البعد الانتخابي لهذه الخطوة.

ومن هذه الزاوية، يبدو أن مشروع E1 لا يستخدم فقط باعتباره مشروعا استيطانيا لتغيير الواقع على الأرض، وإنما أيضا كورقة دعائية وانتخابية لليمين الإسرائيلي، ولا سيما لاستقطاب أصوات المستوطنين والتيار اليميني الأكثر تشددا، وإظهار حكومة اليمين باعتبارها ماضية في تنفيذ أجندتها الاستيطانية رغم الاعتراضات الدولية.

ومن جانب آخر، فإن طرح المشروع قبل الانتخابات يمنح الحكومة الإسرائيلية فرصة لتقديم نفسها أمام جمهور اليمين باعتبارها حكومة قادرة على تحويل الخطاب الاستيطاني إلى حقائق على الأرض، في وقت تشكل فيه المستوطنات وقضية ضم الأراضي وتعزيز السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية عناصر أساسية في الخطاب السياسي لليمين الإسرائيلي. وفي هذا السياق، فإن توقيت تنفيذ المشروع لا يبدو منفصلا عن المعركة الانتخابية الداخلية؛ فالحكومة الإسرائيلية تستخدم قضية الاستيطان لتعزيز موقفها لدى جمهور المستوطنين واليمين، وفي الوقت نفسه تسعى إلى تكريس واقع جغرافي جديد في الضفة الغربية يصعب على أي حكومة لاحقة التراجع عنه.

وفي مواجهة هذه الخطوة دوليا، صدر في 20 أغسطس/آب الجاري بيان مشترك عن سبع دول هي المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا وكندا والنرويج، أدانت فيه مشروع E1 ودعت الحكومة الإسرائيلية إلى التراجع عن مخططاته ووقف التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية. وأكدت الدول السبع أن المشروع يهدد التواصل الإقليمي للأراضي الفلسطينية ويقوض فرص حل الدولتين.

ومما لا شك فيه أن هذا الموقف يستحق الترحيب، لأنه يعكس إدراكا متزايدا لخطورة مشروع E1 وتداعياته على مستقبل حل الدولتين. غير أن حجم التحدي الذي يفرضه استمرار التوسع الاستيطاني يجعل من المهم، من وجهة النظر الفلسطينية، أن تترافق المواقف السياسية مع خطوات عملية أكثر فاعلية، بما يسهم في حماية فرص السلام والحفاظ على إمكانية إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة ومتواصلة جغرافيا.

ومن هنا، نتطلع إلى أن يواصل الاتحاد الأوروبي جهوده، وأن يخطو خطوات عملية أكثر فاعلية في مواجهة التوسع الاستيطاني، مستفيدا من الأدوات السياسية والاقتصادية المتاحة له. وفي هذا السياق، يمكن أن تكون مراجعة اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، بما في ذلك إمكانية تعليقها، أحد الخيارات التي يمكن أن تحظى بمزيد من البحث والنقاش، إذا استمر تنفيذ المشاريع الاستيطانية التي تقوض فرص حل الدولتين. إن أهمية الموقف الأوروبي لا تكمن فقط في إصدار بيانات الرفض أو الإدانة، وإنما في قدرته على ترجمة مواقفه المعلنة بشأن الاستيطان وحل الدولتين إلى سياسات عملية قادرة على الحفاظ على فرص التسوية السياسية. ومشروع E1، في هذا السياق، يمثل اختبارا حقيقيا لمستقبل حل الدولتين ولقدرة المجتمع الدولي على منع تكريس وقائع جديدة على الأرض تجعل تحقيق هذا الحل أكثر صعوبة.

وفي نهاية المطاف، فإن التعامل مع مشروع E1 لا يتعلق بمواجهة مشروع استيطاني منفرد فحسب، وإنما بالحفاظ على إمكانية قيام دولة فلسطينية مستقلة ومتواصلة جغرافيا، وبحماية الأسس التي يمكن أن يقوم عليها حل الدولتين. ومن هنا تأتي أهمية استمرار التحرك الأوروبي والدولي بصورة فاعلة ومتوازنة للحيلولة دون ترسيخ واقع جديد يصعب تغييره مستقبلا.

قسم أبحاث الزيتون- من سؤال المزارع إلى حل الباحث: كيف يعمل القسم كمختبر وطني للاستجابة؟ (8-10)

فياض فياض

ب- قسم أبحاث الزيتون: نؤكد دائماً أن البحث العلمي في قطاع الزيتون لا قيمة له إذا ظل حبيس الأدراج الأكاديمية أو المجلات الدولية باللغات الأجنبية. إن الفلسفة التي سيقوم عليها "قسم أبحاث الزيتون" في جامعة "خضوري" هي قلب المعادلة التقليدية؛ بحيث لا يبدأ البحث من فرضيات نظرية، بل يبدأ من "تساؤلات المزارع" وتحدياته الميدانية، ليقوم الباحث بترجمتها إلى نتائج ملموسة ترفع الإنتاجية وتصون الجودة.

وسيقوم قسم أبحاث الزيتون باعتماد خارطة طريق واضحة لتحويل التحدي الميداني إلى حل تطبيقي من خلال أربعة محاور أساسية:

أولاً: رصد تساؤلات المزارعين في الميدان:

نحن هنا لا ننتظر المزارع ليأتي إلينا، بل نذهب إليه في حقله لنفهم ما يشغل باله من خلال قنوات التواصل المباشر. فعندما يطرح المزارع تساؤلاً حول ظاهرة غريبة في شجره كتساقط الأزهار أو الثمار المفاجئ، أو يشتكي من تراجع غير مبرر في نسبة "السيولة" (استخلاص الزيت) رغم اكتمال النضج، أو يرصد انتشار آفة غير معروفة، فإن هذا "السؤال" يُسجل فوراً في القسم كأولوية بحثية قصوى تستدعي التحرك الميداني.

ثانياً: التحويل من اللغة الدارجة إلى اللغة العلمية:

دور الباحث في القسم هو أخذ المشكلة الميدانية من شكلها الظاهري (مثل: حموضة الزيت المرتفعة في منطقة معينة) وإخضاعها للتحليل المخبري الدقيق. هنا يبدأ دور المختبرات في فحص خواص التربة، والمؤشرات المناخية، وطرق العصر المتبعة، والأنماط الوراثية للأشجار، لتفكيك المشكلة وتحديد "السبب العلمي" الحقيقي الكامن وراء شكوى المزارع.

ثالثاً: الحل التطبيقي.. من المختبر إلى الحقل:

النتيجة النهائية لعمل القسم ليست مجرد "ورقة بحثية" تُنشر لغايات الترقية الأكاديمية، بل هي "بروتوكول علاجي" وإرشادي مبسط وقابل للتطبيق الفوري. فإذا كان السؤال يخص "الفاقد من الزيت في الجفت"، فإن الحل يكمن في تطوير الأداء الهندسي والتشغيلي للمعاصر أو التوصية بموعد قطف محدد علمياً. وإذا كان السؤال عن مواجهة "التغير المناخي"، فإن الحل يكون بتحديد أصناف وراثية فلسطينية أثبتت جدارتها ومقاومتها للجفاف لتوجيه المزارع نحوها.

رابعاً: التغذية الراجعة والاستمرارية (ما بعد البحث العلمي):

هل ينتهي دور الباحث بانتهاء ورقة البحث؟ بكل تأكيد لا. إن علاقة القسم بالمزارع لا تنتهي بتقديم الحل الإرشادي، بل تبدأ مرحلة جديدة بمراقبة أثر هذا الحل على أرض الواقع؛ هل زادت الإنتاجية فعلاً؟ وهل انخفضت تكلفة الإنتاج؟ هذا التفاعل الدائم والتقييم المستمر هو ما يضمن أن يظل القسم "صمام أمان" متجدد، حتى نصل إلى مرحلة التعميم الشامل للتوصيات بعد نجاح التجارب الميدانية الاسترشادية.

خاتمة:

إن "قسم أبحاث الزيتون" هو الجسر الحقيقي الذي يعبر عليه المزارع الفلسطيني من حيرة السؤال إلى يقين الحل العلمي. نحن نؤمن تماماً أن المزارع بحدسه وخبرته التراكمية هو "الباحث الأول" في حقله، ونحن في جامعة خضوري نمثل الذراع العلمي والأكاديمي الذي يسند هذا الصمود ويحوله إلى نجاح اقتصادي يفرض جودته على الأسواق العالمية.

محافظة القدس: استهداف الأقصى يتواصل والعاصمة المحتلة تواجه مخاطر متصاعدة

القدس لمحتلة – الحياة الجديدة- قالت محافظة القدس إن جريمة إحراق المسجد الأقصى كانت محطة مفصلية في مسار الاستهداف الممنهج للقدس ومقدساتها، وأن الحريق الذي أُضرِم في المسجد الأقصى لم يكن حادثة معزولة، بل جزءاً من سياسة متواصلة تستهدف هوية المدينة ومكانتها الدينية والتاريخية والقانونية.

وبينت أن القدس ما تزال تواجه محاولات متصاعدة لفرض وقائع جديدة على الأرض وفي المقدسات، بما في ذلك الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى، وأداء الطقوس الدينية في باحاته، وتقييد وصول المصلين، وفرض إجراءات تمس الوضع التاريخي والقانوني القائم فيه.

وحذرت المحافظة في بيان أصدرته أمس الجمعة، في الذكرى السابعة والخمسين لإحراق المسجد الأقصى المبارك، من أن هذه الإجراءات تمثل مساساً مباشراً بحرمة المسجد الأقصى ومكانته، وتهديداً لهوية القدس وطابعها العربي والإسلامي والمسيحي. وأكدت أن المسجد الأقصى المبارك، بكامل مساحته البالغة 144 دونماً، هو مكان عبادة خالص للمسلمين، وأن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة وعاصمة دولة فلسطين، معربة عن رفضها بصورة قاطعة جميع المحاولات الرامية إلى تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى، أو فرض التقسيم الزماني والمكاني، أو إدخال أدوات ومواد مرتبطة بطقوس دينية إلى باحاته، لما تمثله هذه الإجراءات من خرق واضح للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية. كما أكدت أن استهداف المسجد الأقصى لا يمكن فصله عن السياسات الرامية إلى تغيير هوية القدس وتهجير سكانها الفلسطينيين وتقويض وجودهم في المدينة، مشددة على أن حماية المقدسات الإسلامية والمسيحية وصون الوضع التاريخي والقانوني القائم فيها مسؤولية وطنية وعربية وإسلامية ودولية مشتركة.

وثمنت محافظة القدس الدور التاريخي للوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس، مؤكدة أهمية مواصلة العمل من أجل حماية القدس ومقدساتها، وتعزيز التنسيق العربي والإسلامي والدولي لمنع أي إجراءات أحادية تهدف إلى تغيير هوية المدينة أو المساس بمكانة المسجد الأقصى ووظيفته الدينية.

ودعت محافظة القدس المجتمع الدولي، والأمم المتحدة، والدول العربية والإسلامية، والمؤسسات والهيئات الدولية المعنية، إلى تحويل بيانات الإدانة والقلق إلى إجراءات سياسية وقانونية عملية تكفل وقف الانتهاكات، وحماية المقدسات، ومساءلة المسؤولين عنها، مؤكدة أن الحفاظ على المسجد الأقصى ليس شأناً فلسطينياً فحسب، بل مسؤولية دولية تمس السلم والأمن الإقليمي والدولي.

وأكدت محافظة القدس أنها ستواصل العمل من أجل حماية القدس ومقدساتها، والتمسك بحق شعبنا الفلسطيني في مدينته وعاصمته، وأن أي سلام عادل ودائم لا يمكن أن يقوم على تغيير هوية القدس أو المساس بمقدساتها أو فرض واقع جديد بالقوة على المسجد الأقصى المبارك.

تحقيق جيش الاحتلال محاولة لـ"تبرير" قتلها

جدة هند رجب: لا نثق بعدالة إسرائيل لأنها ارتكبت جرائم عدة

غزة–أ.ف.ب- أكدت جدة هند رجب، الطفلة التي استشهدت في سن الخامسة خلال الحرب على غزة عام 2024، في مقابلة مع وكالة فرانس برس أن لا ثقة لدى العائلة بالتحقيق الذي أطلقته إسرائيل في استشهادها، معتبرة أن الخطوة لا تعدو كونها محاولة من إسرائيل لـ"تبرير" موتها.

وعثر على جثمان هند رجب (5 سنوات) داخل مركبة نخرها الرصاص في مدينة غزة بعد 12 يوما من آخر اتصال أجرته في 29 كانون الثاني/يناير 2024، مع الهلال الأحمر الفلسطيني واستمر لساعات، في محاولة يائسة لطلب المساعدة. وأثار استشهاد هند رجب غضبا دوليا واسعا، وترافق مع دعوات لإجراء تحقيق مستقل.

والأربعاء، أقر جيش الاحتلال بأن جنوده أطلقوا النار على سيارة كانت تقل هند وعائلتها، رغم أنه كان قد صرح في وقت سابق بأن الجنود لم يكونوا آنذاك متواجدين في المنطقة.

وقال: "بعد مراجعة النتائج، ونظرا إلى مزاعم وجود إخفاقات في تنسيق تحرك سيارة إسعاف تابعة للهلال الأحمر الفلسطيني، تقرر فتح تحقيق جنائي في الحادثة من قبل شعبة التحقيقات الجنائية في الشرطة العسكرية". وقالت هند رجب، جدة الطفلة هند لوكالة فرانس برس: "فوجئنا باعتراف الجيش الإسرائيلي للمرة الأولى بخطئه"، مشيرة إلى أنه بالنسبة للعائلة "هذا ليس اعترافا بل محاولة من الجيش الإسرائيلي لتبرير طريقة ارتكابه للجريمة وإعدام هند مباشرة على مسمع ومرأى العالم، عندما كانت تنشد المساعدة". وأردفت: "الجيش الإسرائيلي فتح هذا التحقيق لأن العالم كله يتحدث عن قضية هند وما حصل معها"، لافتة إلى أن الجيش "يحاول تبرير موقفه أمام العالم من خلال الإيحاء أن ما حصل هو خطأ وأنه يعتزم محاكمة الجنود المسؤولين عن ارتكابه".

وكان عثر على جثمان هند وجثامين ستة من أفراد عائلتها، إضافة إلى اثنين من عناصر الهلال الأحمر كانا قد أرسلا للبحث عنها وإنقاذها.

وأدرجت التسجيلات الصوتية الأصلية لمكالمة الاستغاثة التي أجرتها في الفيلم الروائي "صوت هند رجب" الذي رشح لجائزة أوسكار.

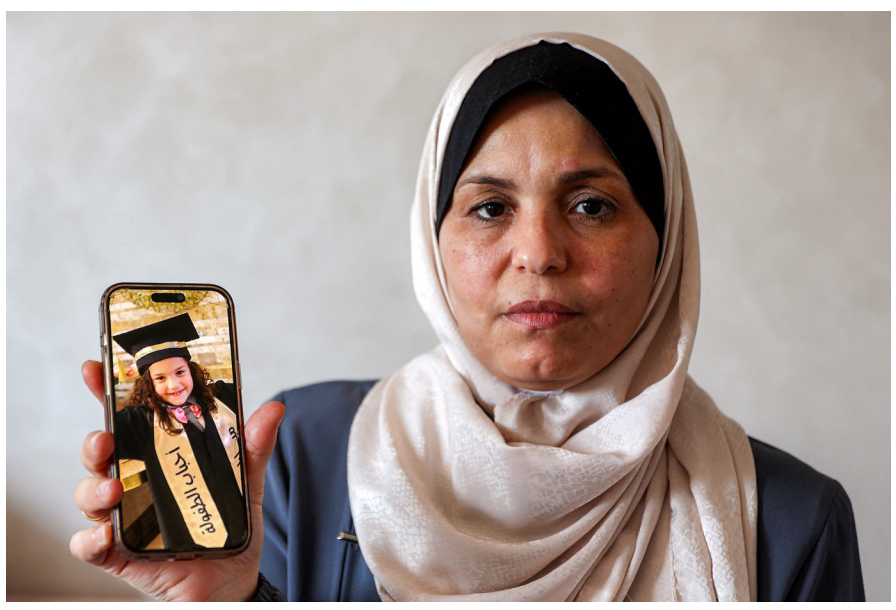

وتعقيبا على فتح التحقيق، قالت وزارة الخارجية الإسرائيلية إن الخطوة تظهر أن إسرائيل "ديمقراطية تحترم القانون" وملتزمة سيادة القانون، وهو ما لا توافق عليه جدة هند.

وقالت في المقابلة: "لا نثق بعدالة إسرائيل لأنها ارتكبت جرائم عدة"، منوهة إلى أنها "اعترفت فقط بحادثة هند لأنه تم توثيقها، فيما هنالك جرائم أكبر لم توثق".

وأضافت "(هذه القضية) تعنينا وتعني جميع أطفال غزة وشعبنا الذي يتعرض كل يوم للاغتيال والاستهداف. وكل العالم يسمع بأن الحرب توقفت على أهل غزة، إلا أنها لم تتوقف وكل يوم هناك جرائم واغتيالات واستهدافات".

وفيما تجلس بصمت إلى جانب ألعاب حفيدتها، وهي تتصفح صورا قديمة على هاتفها في منزل العائلة بمدينة غزة، قالت الجدة: "نطالب الدول التي تشاهد كل يوم جرائم الاحتلال بالوقوف مع الغزاويين والفلسطينيين، وإيجاد طريقة لوضع حد لهذه الجرائم والعدوان الذي لم يتوقف على أبناء شعبنا".

وأضافت: "نحن لا نطالب بالعدالة في قضية هند فقط. فأطفال غزة جميعهم حقوقهم منتهكة" و"هم أكثر فئة مستهدفة في الحرب".